المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية
The national center for research and scientific studies

ورقة بحثية بعنوان:

الفراغ العسكري في ليبيا بين غياب الدستور وتعطّل الشرعية السياسية: قراءة تحليلية في تداعيات ما بعد وفاة المشير محمد الحداد على مسار بناء الدولة.

أ.د. الياس أبوبكر الباروني.
عضو اللجنة العلمية بالمركز
القومي للبحوث والدراسات العلمية

14/01/2026

مقدمة:

تكشف وفاة المشير محمد الحداد، رئيس الأركان العامة ورئيس اللجنة العسكرية المشتركة (5+5)، عن إشكالية أعمق من مجرد فراغ قيادي داخل المؤسسة العسكرية الليبية، إذ تعيد هذه الحادثة تسليط الضوء على الطابع البنيوي للأزمة الليبية، حيث جرى الدفع بالمسار العسكري والأمني إلى واجهة إدارة الصراع، في ظل تعطيل ممنهج للمسار الدستوري والانتخابي.

تجادل هذه القراءة بأن هشاشة الترتيبات الأمنية في ليبيا ليست نتاج ضعف عسكري، بل نتيجة مباشرة لغياب الإطار الدستوري والشرعية السياسية المنتخبة، وتخلص إلى أن أي حديث عن توحيد المؤسسة العسكرية بمعزل عن حسم مسألة الشرعية الدستورية سيظل محدود الأثر وقابلًا للارتداد.

أولًا/ خلفية عامة (المسار العسكري في سياق دولة غير مكتملة):

منذ توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في أكتوبر 2020، شكّل المسار العسكري، ممثلًا في اللجنة العسكرية المشتركة (5+5)، أحد الأعمدة القليلة التي حافظت على حد أدنى من الاستقرار الأمني النسبي، غير أن هذا المسار تطوّر في بيئة سياسية انتقالية مفتوحة، تفتقر إلى:

1. دستور دائم يحدد شكل الدولة ونظام الحكم.
2. سلطة تنفيذية موحدة ذات تفويض انتخابي.
3. مرجعية قانونية واضحة للعلاقة بين المدنيين والعسكريين.

في هذا السياق، جرى تحميل المؤسسة العسكرية أدوارًا تتجاوز طبيعتها الوظيفية، لتصبح أداة احتواء للأزمة بدلًا من كونها إحدى مؤسسات الدولة المنبثقة عن حل سياسي شامل.

ثانيًا/ دور المشير محمد الحداد وحدود المقاربة الشخصية:

مثّل المشير محمد الحداد نموذجًا لقيادة عسكرية توافقية، سعت إلى إدارة التوازنات لا حسمها، وإلى منع الانفجار لا فرض الوقائع، وقد ساهم هذا النهج في الحفاظ على

استمرارية عمل لجنة 5+5، وفي تثبيت وقف إطلاق النار رغم الخروقات، إلا أن هذا الدور، على أهميته، ظل مرتبطًا بشخص القائد لا بإطار مؤسسي مستدام، ومع غياب الحداد، تبرز محدودية المقاربة التي تعتمد على الشخصيات التوافقية في ظل غياب قواعد دستورية تضبط السلطة العسكرية وتحدد مرجعيتها النهائية.

ثالثًا/ الجنة العسكرية (5+5) بين النجاح التكتيكي والفشل البنيوي:

يمكن توصيف لجنة (5+5) بوصفها نجاحًا تكتيكيًا في إدارة النزاع، وفشلًا بنيويًا في تحويل التفاهمات إلى مؤسسات، فقد نجحت اللجنة في:

1. خلق قناة اتصال دائمة بين طرفي الصراع.
2. تثبيت خطوط تماس ومنع العودة إلى الحرب الشاملة، لكنها فشلت، لأسباب تتجاوزها، في:

- فرض قرارات تنفيذية ملزمة.
- الانتقال من إدارة النزاع إلى إعادة بناء المؤسسة العسكرية، ويرتبط هذا الفشل مباشرة بعملها داخل فراغ دستوري وسياسي، جعلها لجنة تفاوض بلا سند سيادي.

رابعًا/ الإشكالية المركزية (توحيد الجيش دون دستور توافقي):

تنطلق هذه القراءة من فرضية أساسية مفادها أن:
(توحيد المؤسسة العسكرية هو نتيجة للدولة الدستورية، لا مدخلًا إليها)، فالدستور هو الذي:

1. يحدد القائد الأعلى للقوات المسلحة.
2. يرسم التسلسل القيادي.
3. يضبط العلاقة بين السلطة المدنية والعسكرية.
4. يمنح الشرعية القانونية لقرارات التوحيد والدمج.

أما الانتخابات، فهي الآلية التي تنتج سلطة سياسية واحدة قادرة على اتخاذ قرار سيادي بخصوص المؤسسة العسكرية وتنفيذه ومساءلة من يعرقله.

من هنا فإن أي مسار أمني يعمل بمعزل عن هذين الإطارين، يبقى مسارًا مؤقتًا، يعتمد على التوازنات لا القواعد.

خامسًا/ المخاطر المستقبلية (عسكرة الفراغ السياسي):

في غياب تقدم دستوري وانتخابي، تبرز مخاطر حقيقية تتمثل في:

1. إعادة تسييس المؤسسة العسكرية، واستخدام المسار الأمني كبديل عن الحل السياسي.
2. تحوّل وقف إطلاق النار إلى هدنة قابلة للانهيار.

وهي مخاطر لا تهدد الاستقرار الأمني فقط، بل تعمّق أزمة بناء الدولة وتؤجلها إلى أجل غير معلوم.

سادسًا/ توصيات سياسات عامة (Policy Recommendations):

بناءً على ما سبق، أوصي بما يلي:

1. ربط المسار العسكري بشكل صريح بالمسار الدستوري.
2. عدم التعامل مع لجنة (5+5) أو أي مسار أمني بوصفه بديلًا عن الدستور، بل كآلية انتقالية مشروطة بتقدم دستوري واضح.
3. أولوية إقرار قاعدة دستورية ملزمة، باعتبار القاعدة الدستورية شرطًا مسبقًا لأي خطوات جدية في توحيد المؤسسة العسكرية، وليس مسارًا موازيًا قابلًا للتأجيل.
4. إعادة تعريف دور اللجنة العسكرية المشتركة، أي تحويل لجنة (5+5) من منصة تفاوض إلى أداة تنفيذ تدريجية، عبر:
   - تحديد مرجعية سياسية واحدة.
   - ربط قراراتها بسلطة تنفيذية منتخبة مستقبلًا.
5. تحييد المؤسسة العسكرية عن الصراع السياسي، من خلال نصوص دستورية واضحة تمنع توظيف الجيش في النزاعات بين السلطات أو الأجسام الانتقالية.
6. دور المجتمع الدولي من إدارة الأزمة إلى دعم الحل، ودعوة الشركاء الدوليين إلى:
   - التوقف عن الاكتفاء بإدارة الاستقرار الهش.
   - دعم مسار دستوري وانتخابي بجدول زمني واضح.
   - ربط الدعم الأمني بالتقدم السياسي لا العكس.

الخاتمة:

لا تكمن دلالة وفاة المشير محمد الحداد في الفراغ الذي تركه داخل المؤسسة العسكرية فحسب، بل في الأسئلة البنيوية التي أعادت طرحها حول طبيعة المسار الليبي برمّته، فالمشكلة في ليبيا ليست غياب القادة، بل غياب القواعد، وليست أزمة المؤسسة العسكرية في تعدد الجيوش، بل في غياب الدولة التي توحّدها، وبدون حسم مسألة المسار الدستوري والانتخابي، سيظل الاستقرار الأمني مؤقتًا، وستبقى كل الترتيبات العسكرية مجرد إدارة ذكية لأزمة مؤجلة.